مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية
Available online at https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/65

ر ت م د: 1112-685x
ر ت م د إ: 2588-2236

المجلد: 13 / العدد: 02 / ديسمبر 2020
ص ص: 10 ـ 28

صيغ التمويل في الاقتصاد التضامني
دراسة حالة لتجربة السودان في تمويل القروض المتناهية الصغر

Finding formulas in the solidarity economy
A case study of Sudan's experience in micro-credit

رفيقة صباغ*
جامعة جيلالي ليابس سيدي بلعباس/ الجزائر
Rafikasebbagh@gmail.com

تاريخ الارسال: 2020/11/17 تاريخ القبول: 2020/12/29 تاريخ النشر: 2020/12/31

الملخص:

نظرا لأهمية التمويل الأصغر في دفع عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية من المساهمة في زيادة الناتج المحلى الإجمالي، وتحقيق العدالة الاجتماعية باعتباره وسيلة فاعلة لتخفيف حدة الفقر بتوفير فرص التوظيف الذاتي والعمل الحر المستدام، وإشاعة روح المبادرة والابتكار وتحسين مستوى المعيشة لذوي الدخول المحدودة ولزيادة الدخول والأصول لمختلف الشرائح الفقيرة النشطة اقتصاديا. وقد بادر بنك السودان المركزي في يوليو **2006**م بتبني إعداد رؤية لتطوير وتنمية قطاع التمويل الأصغر بالسودان **(2007-2011م)** واعتمادها في سبتمبر **2006**م كاستراتيجية أساسية لبناء القطاع وتمكينه من لعب دور ريادي لدفع عجلة الاقتصاد في السودان، حيث أثبتت وحدة التمويل الاصغر التابعة للبنك المركزي أهمية كبيرة كونها أول تجربة إسلامية متكاملة يديرها بنك مركزي تعمل على تنمية وتطوير قطاع التمويل الأصغر الإسلامي في البلاد الإسلامية. وشكلت نموذجا رائدا في التمويل الأصغر الإسلامي الذي يقوده البنك المركزي.

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد التضامني، التمويل الأصغر ، البنك المركزي السوداني.

Abstract

Given the importance of microfinance to drive the process of economic and social development to contribute to the increase of the gross domestic product, to the achievement of social justice as an effective means of reducing poverty

* **المؤلف المرسل.**

by providing opportunities for self-employment and free and sustainable work, spreading entrepreneurship and innovation and improving the standard of living of people on limited incomes and increasing incomes and assets for different segments Poor economically active. In July 2006, the Central Bank of Sudan initiated the adoption of a vision to develop the microfinance sector in Sudan (2007-2011) and adopted it in September 2006 as a basic strategy for the construction of the sector and enabling it to play a leading role in promoting the economy in Sudan, where the central bank microfinance unit demonstrated the importance of Grande as it is the first integrated Islamic experience managed by a central bank working on the development of the Islamic microfinance sector in Islamic countries. He was a pioneer model in Islamic microfinance led by the central bank.
Key words: Solidarity Economy, Microfinance, Sudanese Central Bank.

مقدمـــة:

لاشك أن التمويل يشكل اللبنة الأولى لتنمية المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة التي تبلغ نحو 90 % من إجمالي المشاريع على نطاق العالم، فالمشروعات المتناهية الصغر هي التي ساعدت فقراء العالم في الارتقاء بإنتاجيتهم وكذلك مستويات معيشتهم بعد أن وجدت دعما كبيرا من مؤسسات التمويل المصغر في السنوات الأخيرة، حيث قامت مؤسسات التمويل المصغر على مبادئ مناقضة للنظرة التقليدية التي كانت تنظر بها المصارف التجارية الكبيرة لشريحة الفقراء بأنها غير جديرة بالتمويل لأسباب من أهمها غياب الضمانات المناسبة ووجود المخاطر العالية وكذا نقص الكفاءة والخبرة في العمل. خاصة بعد أزمة 2008 أي ظهر مصطلح الاقتصاد التضامني الذي يستهدف في المقام الأول تحقيق النمو المستدام والعدالة الاجتماعية، بتطوير ودعم المشاريع الصغيرة. وذلك من خلال السعي الى تنمية المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة لخلق فرص عمل، وبخاصة للنساء والشباب. وجاء هذا التركيز على مثل هذه المشاريع استجابة للطلب على نظام اشتمالي يعزز الرخاء المشترك. والدول العربية مثلها مثل مختلف دول العالم تعول على النهوض بقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق عدد من الأهداف التنموية بما يشمل تعزيز فرص النمو الاقتصادي ،و خفض معدلات البطالة، إضافة إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030 ، وزيادة التنويع الاقتصادي والتنافسية الدولية.وفي هذا السياق ارتأينا ان تكون اشكالية بحثنا كالآتي:

ما دور القروض المتناهية الصغر في تحقيق التنمية الاقتصادية بالسودان ؟

الفرضيـــات:

- يؤدي الاهتمام بمرتكزات الاقتصاد التضامني في المجتمعات العربية الاسلامية إلى تحقيق تنمية اجتماعية واقتصادية مستديمة؛
- التمويل المصغر عبارة عن مجموعة الخدمات المقدمة للأفراد الذين ليس لهم القدرة على الحصول على تلك الخدمات من مؤسسات التمويل التقليدية.

أهداف الدراسة:

إن الهدف الرئيسي من هذا البحث هو :

- التعرف على أهم الاسس النظرية للتمويل المصغر وللاقتصاد التضامني ؛
- التعرف على مدى فعالية التمويل المصغر في إنشاء ودعم الأسر المنتجة وبالتالي تحقيق التنمية الاقتصادية المستديمة.

منهجية ومحاور الدراسة:

المحور الأول: الإطار المفاهيمي للاقتصاد التضامني؛

المحور الثاني: الإطار المفاهيمي للقروض الصغيرة ومتناهية الصغر؛

المحور الثالث: التجربة السودانية في التمويل الأصغر.

المحور الأول: الإطار المفاهيمي للاقتصاد التضامني

يسعى الاقتصاد التضامني إلى التوفيق بين أهداف النمو والتنمية الاقتصادية من جهة ومبادئ الإنصاف والعدالة الاجتماعية من جهة أخرى، ويجعل الإنسان في صلب اهتمامات عملية التنمية وفوق أي اعتبارات اقتصادية صرفة مثل الربح أو التراكم.

1/ تعريف الاقتصاد التضامني:

يعبر الاقتصاد الاجتماعيّ والتضامنيّ عن مجموع الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية التي تنتظم في شكل بنيات مهيْكَلَة أو تجمّعات لأشخاص ذاتيين أو معنويين، بهدف تحقيقِ المصلحة الجماعيّة والمجتمعيّة، وهي أنشطة مستقلة تخضع لتدبيرٍ مستقلّ وديمقراطيّ وتشاركيّ، يكون الانخراطُ فيه حرّا. كما تنتمي إلى الاقتصاد الاجتماعي والتضامنيّ جميع المؤسسات التي ترتكز أهدافها الأساسيّة بالدرجة الأولى، على ما هو اجتماعيّ، من خلالِ تقديمها لنماذج مستدامة ومدمِجة من الناحية الاقتصاديّة، وإنتاجها سلعاً وخدمات تركّز على العنصر البشريّ؛[1]

الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بحسب المنظمة الدولية للعمل هو مجموعة المنشآت والمنظمات لاسيما التعاونيات ومجتمعات المنفعة التآزرية والرابطات والمؤسسات والمنشآت الاجتماعية التي تتميز خصوصا بإنتاج السلع والخدمات والمعارف والسعي في الوقت ذاته إلى تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية وتعزيز التضامن.[2]

2/ مبادئ الاقتصاد التضامني:

- مجموعة مشتركة من القيم: ويشمل على عدة مبادئ مشتركة تقوم على قيم التضامن والحرية والمساواة؛
- حرية الانضمام :أي شخص فرد أو شركة لديه القدرة على الانضمام إلى منظمة الاقتصاد الاجتماعي والتضامني أو الانسحاب كما يبدو له؛
- الإدارة والتسيير قائم على الجماعة والمشاركة حيث يتم انتخاب القادة من خلاله، والهيئات الجماعية هي المعنية باتخاذ القرارات وبنية على مبدأ شخص واحد =صوت واحد؛
- استهداف الربح: يكون محدود أو غير موجود أي جميع الفوائض يتم استثمارها في المشروع أو النشاط الاجتماعي؛
- مبدأ التضامن وتحمل المسؤولية: تعمل منظمات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني على تنفيذ إجراءات وشرط أن تعمل في إطار نهج التنمية المستدامة.[3]

3/ أهمية الاقتصاد التضامني:

- الاقتصاد الاجتماعي التضامني هو أولاً بديل يتسق مع مبادئ العدالة الاجتماعية، يمكن من خلاله معالجة التحديات الدائمة التي تواجه المسار الإنمائي .وهو يشكل وسيلة تحدّ من فرص العمل غير المستقرة، إذ تمكّن العمال والمنتجين في القطاع غير النظامي من إنشاء جمعيات وتعاونيات لتحسين ظروف العمل والوصول إلى الأسواق، وتطوير أنشطة مدرة للدخل؛
- يساهم الاقتصاد الاجتماعي التضامني في تأمين وصول عادل إلى الموارد البيئية، وله دور أساسي في تحقيق التنمية المستدامة. فالاعتماد على التجارة المحلية من خلال الجمعيات الزراعية المحلية على سبيل المثال، يحقق الاستدامة، لأنها تقدم حلولاً بديلة

للمشاكل البيئية من خلال إعادة التدوير، والطاقة المتجددة، والإنتاج العضوي للسلع.ومن خلال الاقتصاد الاجتماعي التضامني، يتحسن وصول المجتمعات المحلية إلى الموارد البيئية؛ وتعمل على نطاق ضيق، ما يحدّ من المخاطر البيئية؛ وتنتج سلعاً وبضائع تستفيد منها المجتمعات المحلية، ما يسهل عملية التوزيع العادل؛

- يساهم الاقتصاد الاجتماعي التضامني في الوصول إلى الجهات الفاعلة الاقتصادية غير التقليدية وتمكينها .ومن هذه الجهات النساء وهن من أبرز المساهمات في مبادرات الاقتصاد الاجتماعي التضامني، كمجموعات الادخار، والمبادرات الزراعية، والمؤسسات الاجتماعية. فالاقتصاد التضامني يعالج عدم المساواة بين الجنسين ويساهم في تمكين المرأة التي غالباً ما تكون في أسفل السلم الاجتماعي ومستبعدة اجتماعياً واقتصادياً، ولاسيما في المجتمعات المهمشة؛
- يشجع الاقتصاد الاجتماعي التضامني على إنشاء أدوات تمويل جديدة وابتكارية وبديلة، تدعم مبادئ التضامن بالتمويل البالغ الصغر لتأمين تمويل مبادرات اقتصادية أطلقها المجتمع؛
- يعزز القيم والمبادئ التي تركز على احتياجات الناس ومجتمعاتهم .ويسعى، في جو من المشاركة الطوعية والمساعدة الذاتية والاعتماد على الذات، ومن خلال المؤسسات والمنظمات، إلى تحقيق توازن بين الازدهار الاقتصادي والإنصاف والعدالة الاجتماعية، انطلاقا من المستوى المحلي ووصولا إلى المستوى العالمي.[4]

المحور الثاني: الإطار المفاهيمي للقروض الصغيرة ومتناهية الصغر

يجمع الاقتصاديون وخبراء التنمية الاجتماعية علي أهمية نظام التمويل المصغر، وعلى هذا الاساس سنحاول من خلال هذا المحور التعرف على اهم الجوانب النظرية للقرض المتناهي الصغر.

1/ تعريف القروض متناهية الصغر:

- هو تقديم قروض صغرى لأسر غاية في الفقر، وذلك بهدف مساعدة هذه الأسر على البدء في أنشطة إنتاجية، أو لتنمية مشاريعهم الصغرى، واتسعت دائرة التمويل الصغير على مرور الزمن لتشمل مزيداً من الخدمات (الإقراض والادخار والتأمين ... الخ)، وذلك

نظراً لحاجة الفقراء لمجموعة متنوعة من الخدمات المالية بعد أن استعصى عليهم الانتفاع من المؤسسات المالية الرسمية؛

- هي إحدى الوسائل الاقتصادية لمساعدة الفقراء الغير قادرين على الحصول على دعم مالي من الجهات المتخصصة كالبنوك (بسبب عدم وجود ضمان)، وذلك للقيام بمشروعات تدر عليهم دخلا يساعد على تحسين أوضاعهم المالية؛[5]
- يشير التمويل الأصغر إلى تقديم قروض صغرى للفقراء (خاصة أولئك الذين لا يستطيعون الاستفادة من الخدمات المالية الرسمية) من خلال برامج تصمم بالتحديد لتوفير احتياجات أولئك الفقراء بما يتلاءم مع ظروفهم.(*)
- **تعريف قطاع المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الدول العربية:**

تتباين الدول العربية من حيث تبني تعريف موحد للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة .فبينما يوجد تعريف موحد للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة يستند إلى قانون، كما هو الحال في كل من الكويت، والإمارات، والعراق، وفلسطين، ومصر، والبحرين، وتونس، وموريتانيا، والمغرب، لا تزال دول أخرى تسعى إلى وضع التعريف المناسب للقطاع، كما هو الحال في السودان التي هي بصدد تأسيس هيئة للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، يكون من بين مهامها وضع تعريف موحد للقطاع.

2/ الخصائص المميزة لبرامج التمويل الأصغر:

- غالباً ما تكون قصيرة الأجل أقل من 12 شهر، وبشكل عام تكون لتمويل رأس المال العامل وتكون على دفعات أسبوعية أو شهرية، ويتم صرفها بسرعة بعد الموافقة، خاصة لمن يحصلون على تلك القروض بشكل متكرر؛
- على عكس ما يتم طلبه من خلال المقرضين التقليديين من ضمانات ملموسة مثل رهن الملكية، فإن يتم طلب ضمانات سهلة كنظام ضمان المجموعة، وفيه يكفل الأعضاء بعضهم بعضاً بالتبادل لضمان السداد؛
- طلب القرض وإجراءات صرفه تكون بسيطة وسهلة الفهم، ويتم تصميمها بما يتلاءم مع المقترضين منخفضي الدخل.[6]

3/ أنواع القروض متناهية الصغر:

نحددها أهمها فيما يلي:

أ/ الإقراض الفردي:

لا يفضل تقديم القرض الفردي للمشروع المتناهي في الصغر إلا إذا كان ناجحا ومستقرا، ولكي يكون كذلك يميل المشروع إلى أن يكون أكبر قليلاً، أي المشروع الصغير وهو أكبر من المشروع المتناهي في الصغر، وتفضل البنوك التجارية أكثر من مؤسسات التمويل المتناهي في الصغر الدخول في هذا النوع من الإقراض لأنه يشبه العمليات العادية لها (***)؛

ب/ القرض الجماعي:

يعتمد هذا النوع من القروض على ضرورة تكوين مجموعة من الأفراد المتجانسين، ويرجع التجانس إلى كون الأفراد أقارب أو أصدقاء أو مشاركين في نفس المشروع ، وقد تكون المجموعة صغيرة(من 5 إلى 10 أفراد) أو كبيرة (من 30 إلى 100 فرد، 111فرد) من بين مزاياه أن يتضامن أعضاء المجموعة في مسئولية السداد، حيث تتحمل المجموعة المسئولية في السداد عمن يتعثر نومن بين أهم عيوبه أنه إذا تعرض بعض الأشخاص للتعثر في السداد نتيجة للظروف الاقتصادية السيئة ، فإن لذلك تأثير سيئ على الآخرين الذين قد يتعثروا عن السداد أيضاً، ويطلق على هذا بتأثير الدومينو لأن سقوط فرد يؤدي إلى سقوط المجموعة كلها ؛

ج/ الإقراض حسب الحاجة:

يتم تحديد حجم القرض وطريقة سداده لكي تناسب احتياجات المقترض (سواء فردا أو مجموعة) وعادة ما يتوجه الفرد إلى مؤسسة التمويل ويطلب مبلغا واحدا يلبي احتياجاته في شراء آلات أو تجديد معدات أو التوسع ،وعادة ما يكون المبلغ المطلوب أكبر من طاقة مؤسسات التمويل المتناهي في الصغر وهي في طاقة البنوك التجارية العادية فلا يمكن مثلا مقارنة الاحتياج إلى 80 دولارا بالاحتياج إلى 3000 دولار ، ويتطلب المبلغ الأكبر للاقتراض مدة أطول للسداد وهنا ترتفع تكلفة القرض بشكل لا يناسب مؤسسات التمويل المتناهي في الصغر، وإنما قد يناسب البنوك التجارية ؛

د/ القروض المتدرجة:

إذا كان المشروع جديد، والمقترض يتعامل مع مؤسسة التمويل لأول مرة، فقد ترى مؤسسة التمويل البدء بقرض صغير ولمدة قصيرة (100 دولار لمدة شهرين)، فإذا استطاع المقترض السداد وإثبات سيرة ائتمانية جيدة فيمكن هنا زيادة قيمة القرض ومدة السداد (200 دولار لمدة 4 شهور مثلا)، وهكذا يمكن التدرج في رفع قيمة القرض وزيادة مدة السداد(**).

4/ أهمية القرض المتناهي الصغر:

تكمن أهمية القرض المتناهي الصغر في أنه:

- يعتبر التمويل الأصغر للمشروعات الصغيرة من الأساليب الناجحة في تنمية الفرد والمجتمع من مختلف الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لما يتحقق من أثار إيجابية كبيرة له إذا ما نفذ بصورة وطريقة سليمة وبأسسه المعروفة والمتعارف عليها عند أهل هذه الصناعة، حيث أنه يشجع العمل الحر عن طريق توفير التمويل اللازم للمشروعات الصغيرة حسب الميول والأفكار الاقتصادية الشخصية؛[7]
- باستطاعة مساعدة المجتمعات المحلية على زيادة دخولهم وتنمية مشاريعهم؛ وبالتالي الحد من نسبة تأثرهم بالصدمات الخارجية، وبذلك يمكن اعتبار التمويل الصغير وسيلة فعالة من وسائل تمكين الفقراء، وبخاصة النساء من الاعتماد على النفس وإحداث التغيير الاقتصادي الإيجابي؛
- أن الدخل الذي يد ره أحد المشاريع لا يساعد فقط على تطوير هذا المشروع بذاته بل ويساعد أيضا على تنويع مصادر دخل الأسرة بأكملها بما ينعكس على أمور أخرى حيوية مثل ضمان الأمن الغذائي وتربية الأطفال وتعليمهم؛
- يتولد لدى المرأة العاملة مع مؤسسات التمويل الأصغر ثقة بالنفس وقدرة على التفاعل مع المجتمع ويحقق لها الاستقلال المالي؛
- التخفيف من تأثر الفقراء بالصدمات الخارجية كمرض رب الأسرة وعائلها أو التقلبات المناخية أو التعرض للنهب أو السرقة وغير ذلك، مما يترتب عليه عبء شديد على موارد الأسرة المحدودة، فإن لم تتوفر الخدمة المالية الكافية تقع الأسرة فريسة لمزيد من الفقر والحاجة بحيث يتعذر عليها استرداد أنفاسها إلا بعد زمن طويل.[8]

5/ النتائج المرجوة من برنامج القرض المتناهي الصغر:

تتمثل النتائج المرجوة من برنامج القرض المتناهي الصغر فيما يلي:

- **الجوانب الاجتماعية:** العدالة الاجتماعية، والسلامة والصحة المهنية، وانخفاض التوتر والعنف في المجتمع وانخفاض السرقات في المجتمع؛
- **الجوانب الاقتصادية:** التمكين الاقتصادي في المجتمع والاستثمار؛
- الجوانب السياسية: حقوق واستقرار الدولة؛
- **الجوانب البيئية:** محاربة التلوث البيئي، وتطوير البنية الأساسية في المجتمع.[9]

المحور الثالث: التجربة السودانية في التمويل الأصغر

لقد هدفت السودان من خلال سياسات التي تدعم التمويل الأصغر إلى دفع عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، من خلال زيادة إسهام هذا التمويل في الناتج المحلي الاجمالي، ورفع معدلات الادخار بهدف تحقيق العدالة الاجتماعية وتخفيض مستوى الفقر، وذلك من خلال توفير فرص التوظيف الذاتي والعمل الحر، وإشاعة روح المبادرة والابتكار لزيادة الدخول والأصول لمختلف شرائح ذوي الدخل المحدود النشطين اقتصادياً.

1/ تاريخ التمويل الأصغر في السودان:

بادر بنك السودان المركزي في جويلية 2006 بتبني إعداد رؤية لتطوير وتنمية قطاع التمويل الأصغر بالسودان (2007-2011م) واعتمادها في سبتمبر 2006م كاستراتيجية أساسية لبناء القطاع وتمكينه من لعب دور ريادي لدفع عجلة الاقتصاد في السودان. كما قام بنك السودان المركزي في مارس 2007 بإنشاء وحدة متخصصة للتمويل الأصغر كجهة رقابية وإشرافيه ولتطويرية قطاع التمويل الأصغر بالسودان تهدف إلى:

- تشجيع وتحفيز التمويل الأصغر (بالنظام الإسلامي) كأداة لتقديم الخدمات المالية للفقراء والشرائح الضعيفة وتخفيف حدة الفقر وترقية وتطوير التنمية الاقتصادية؛
- تقديم التمويل الأصغر من خلال البنوك والمؤسسات المالية غير المصرفية لتسهيل عملية انسياب التمويل للشرائح المستهدفة من موارد القطاع الحكومي والغير حكومي؛
- التطور المؤسسي للمصارف ومؤسسات التمويل الأصغر من خلال برامج التدريب والتأهيل وبناء القدرات.

أنشأت وحدة التمويل الأصغر ببنك السودان المركزي في العام 2007 كوحدة مستقلة مناط بها العمل على تنمية وتطوير قطاع التمويل الأصغر بالسودان. ومنذ إنشاء الوحدة قامت بمهام كبيرة وتاريخية مما كان له الأثر في تنمية القطاع والنهوض بالتجربة الإسلامية في التمويل الأصغر، ليس فقط على النطاق القومي بل أيضا على النطاق العالمي.

بدأت مراحل التطوير لقطاع التمويل الأصغر عبر الوحدة بمرحلة البناء الهيكلى والوظيفي وصياغة دورها بإصدار المنشورات واللوائح المنظمة لعمل المصارف في التمويل الأصغر وكذلك تأطير دورها التنظيمي والرقابي والتطويري لقطاع التمويل الأصغر بالبلاد، فضلا عن تدريب منسوبيها وترتيب الزيارات الميدانية للتجارب العالمية القائمة على أفضل الأسس والممارسات العالمية في التمويل الأصغر. هذه الخطوات الأولية كانت لازمة في هذه المرحلة، إذ أن هذه التجربة متفردة قامت على رؤية جديدة وشاملة لم يسبق لها مثيل من قبل.ثم جاءت مرحلة الاستمرار في إصدار السياسات واللوائح المنظمة وتشجيع المصارف بتمويل القطاع بنسبة من محافظها التمويلية والبدء في التحول نحو تشجيع قيام مؤسسات التمويل الأصغر بوضع الإطار الرقابي والتنظيمي لإنشاء هذه المؤسسات في العام 2011، وكذلك الدخول في مشروعات قومية في التمويل الأصغر بالولايات بتمويلات من بنك السودان المركزي. كما قامت بوضع وتنفيذ برنامج تمويلي تجريبي كبير الحجم بالتعاون مع عدد من المصارف لتعميق التجربة، والبدء في برنامج قومي في مجالات التدريب وفي تصحيح المفاهيم ورفع الوعي بالتمويل الأصغر وعمل الشراكات لتقديم الدعم والإسناد الفني للمؤسسات والمصارف المتخصصة عبر إنشاء الشركة السودانية لتنمية التمويل الأصغر وتفعيل دورها كمؤسسة مظلية.

والمرحلة الأخيرة استمر فيها رفع الوعي وسط الشرائح المستهدفة بالتمويل وزيادة عدد المؤسسات والمستفيدين بصورة كبيرة وجدت الإشادات العالمية ووضعت التمويل الأصغر الإسلامي في السودان في الريادة من حيث عدد الممولين والمحفظة القائمة، كما شهدت هذه المرحلة الاستمرار في بناء الهياكل المؤسسية من وحدات ومراكز ومجالس قومية والتوسع الكبير في إنشاء مؤسسات التمويل الأصغر ومدها بالدعم الفني والتمويلات بالجملة عبر استخدام عقد نموذجي بصيغة المضاربة المقيدة خفضت نسب التعثر وزادت عدد الممولين وعادت للمؤسسات بالربحية الجيدة ووجدت الإشادة من البنك الإسلامي للتنمية، جدة. كما قامت هذه المرحلة بالعمل على ربط المؤسسات تمويليا بالمصارف لاستغلال جزء

من النسبة المحددة غير المستغلة من محافظ المصارف عبر المؤسسات وتوسيع سوق التمويل الأصغر بالجملة بالتحضير لقيام وكالة حكومية لضمان التمويل الأصغر بالجملة والتي سترى النور قريبا. وشهدت هذه المرحلة أيضا العمل مع المجلس الأعلى للتمويل الأصغر لتحويل استراتيجية بنك السودان المركزي لاستراتيجية قومية شاملة للتمويل الأصغر تضم كل الشركاء تأكيدا لقومية التجربة وشمولها، فضلا عن التحول نحو العالم الخارجي بنشر مبادئ التجربة على النطاق الإقليمي والعالمي عبر المساهمات بالنشر والمشاركات في المنتديات والزيارات الميدانية واستقبال الوفود الأجنبية من الدول الإسلامية وغير الإسلامية للوقوف على خصائص ومميزات التجربة السودانية في التمويل الأصغر الإسلامي.

2/ التمويل الأصغر في السودان بين الواقع والاستشراف:

أ/ عدد المؤسسات الممولة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في عدد من الدول العربية:

الملاحظ ان السودان تتقدم على عدد من الدول العربية في عدد المؤسسات الممولة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة فهي تحتل المرتبة الثالثة من أصل 80 مؤسسة كما يبينه الشكل الموالي.

الشكل رقم (01): اجمالي عدد المؤسسات المصرفية وغير المصرفية التي تمنح تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في عدد من الدول العربية (مؤسسة)

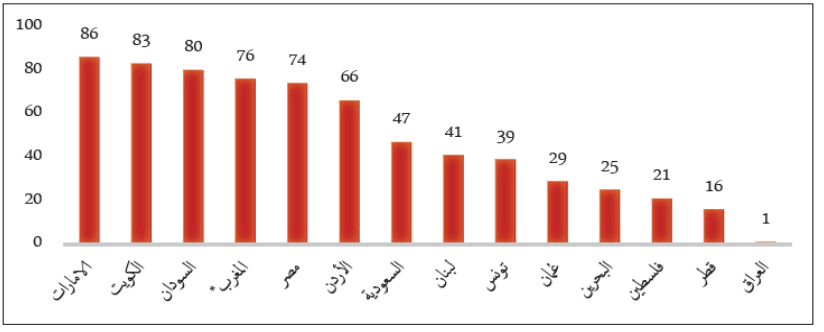

المصدر: هبة عبد المنعم وآخرون (2018) **النهوض بالمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الدول العربية**، صندوق النقد العربي، الامارات العربية المتحدة، ص19.

لقد برزت عدة مؤسسات في مجال تمويل المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر، وكانت البنوك الاسلامية تلعب دور فعال في هذا المجال، كما أنها تعتبر من الأطراف التي

كان لها أدوار أيضا البنوك الإسلامية في بعض البلدان حيث قامت بتوفير منتجات تمويلية متناهية الصغر متوافقة مع الشريعة الإسلامية حيث نجح بنك الخرطوم في العمل مع المجتمع الزراعي داخل السودان من خلال منتجات السلم. وسمحت مباردة بنك الخرطوم للفلاحين أصحاب أحجام العمل الصغيرة في تأمين الأموال الضرورية لتنمية البنية التحتية بما يشمل الأجهزة والمعدات اللازمة لتدعيم عمليات الري من الخزانات الأرضية .كما قام البنك المركزي بتمويل عدد من المشاريع الصناعية، و بدأ يركز اهتمامه على القطاع الصناعات الصغيرة تماشيا مع سياسة البنك المركزي السوداني الذي اولى اتمامه في حل مشاكل التمويل المشاريع الصغيرة و متناهية الصغر وهذا بتبني سياسات ائتمانية تجعل البنوك تهتم بهذا القطاع من المشروعات ولا تتردد في منحه التمويل اللازم.[10]

ب/ أليات ضمان تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة:

في السودان توجد وكالة لضمان التمويل الأصغر بالجملة تيسير التي تمنح الضمانات لمؤسسات التمويل الأصغر حتى تتمكن من زيادة التمويل للمشروعات المتناهية الصغر، والسودان تسعى إلى:

- دراسة إمكانية إنشاء نظام الكتروني لتسجيل الضمانات المنقولة؛
- تسعى السودان إلى الشروع في اعداد قانون تسجيل الأصول المنقولة كضمان إضافة إلى عدد من الضمانات كوثيقة تأمين مشروعات التمويل الأصغر.

ج/ شروط الحصول على القرض أصغر:

نظرا للأهمية الكبيرة لهذا النوع من القروض المصغرة السودان اهتمت بتمويلها وبشروط ميسرة تمثلت أهم هذه الشروط في:

- إعفاء أصحاب المشروعات من القسط الأول بشر إبراز الجدية؛
- قبول الضمان الشخصي وضمانات الصناديق الاجتماعية والاتحادات والمنظمات المعنية بالمشروعات الصغيرة؛
- أن يكون النشاط انتاجيا؛
- أن يغطي التمويل التكلفة الكلية ويحقق عائدا مجزيا.[11]

د/ واقع التمويل الأصغر في السودان:

تطورت عدد المؤسسات الممولة للقروض المصغر في السودان مسجلة 44 مؤسسة بعدما كانت 33 مؤسسة سنة 2015، وزاد عدد العملاء من 1.5 مليون عميل سنة 2016 إلى 2.07 مليون عميل مع نهاية 2018. ومن أهم المؤسسات الممولة للمشروعات المتناهية الصغر وكالة ضمان التمويل الأصغر " تيسير" التي أنشئت سنة 2013، وبنك الأسرة في السودان هو البنك الوحيد الذي يتخصص كليا في التمويل الأصغر الذي أنشئ سنة 2008.

الشكل رقم (02) : إجمالي عدد المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة(ألف

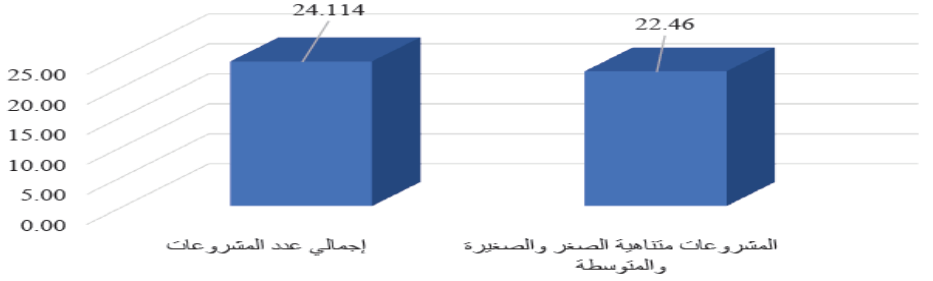

المصدر: هبة عبد المنعم وأخرون(2018) **النهوض بالمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الدول العربية** ،صندوق النقد العربي، الامارات العربية المتحدة ، ص 100.

بلغ إجمالي عدد المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة نحو 22.46 ألف منشأة، بما يمثل نحو 93.1 في المائة من إجمالي عدد المشروعات بالدولة البالغ 24.11 ألف منشأة، وفقاً للمسح الإحصائي الصناعي الذي أجراه الجهاز المركزي للإحصاء .حالياً ينصب تركيز السياسات الحكومية على توفير الدعم للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة من خلال توفير التمويل الأصغر متمثلاً في التمويل الذي تنخفض قيمته عن مائة ألف جنيه سوداني لكل عميل.

الشكل رقم (03) إجمالي عدد المؤسسات المصرفية وغير المصرفية التي تقدم تمويلاً للمشروعات متناهية الصغر خلال الفترة (2010-2018) (مؤسسة)

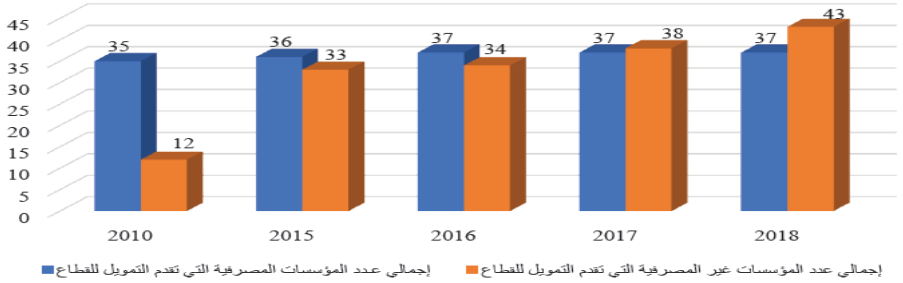

المصدر: هبة عبد المنعم وأخرون (2018) **النهوض بالمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الدول العربية**، صندوق النقد العربي، الامارات العربية المتحدة، ص 102.

يعتبر التمويل المحلي (الموارد الذاتية، والمؤسسات المصرفية وغير المصرفية، ووزارة المالية)، أبرز مصادر التمويل التي تعتمد عليها المشروعات الصغيرة والمتوسطة .من جانب آخر يستفيد القطاع من التمويل الخارجي (موارد المانحين من المنظمات الإقليمية والدولية). تطور عدد المؤسسات المصرفية التي تمنح تمويلاً للقطاع من 35 مؤسسة عام 2010 إلى 37 مؤسسة عام 2018 .أما إجمالي عدد المؤسسات غير المصرفية التي تقدم التمويل للقطاع فقد بلغ حوالي43 مؤسسة عام 2018 مقارنة بعدد 12 مؤسسة عام 2010 ارتفعت نسبة التمويل المقدم إلى المشروعات متناهية الصغر إلى إجمالي التمويل المقدم من القطاع المصرفي من 2 في المائة عام 2010 إلى 6 في المائة عام 2017 ثم تراجعت إلى 5 في المائة عام 2018 من جانب آخر، هناك عدد من المؤسسات المحلية غير المصرفية التي تقدم التمويل لقطاع التمويل الأصغر مثل مؤسسات التمويل الأصغر، التي تمنح التمويل بشرط استخدامه لأغراض الشمول المالي.

الشكل رقم (04) : حصة المشروعات متناهية الصغر من التمويل المصرفي (2010-2018)
(مليار جنيه سوداني)

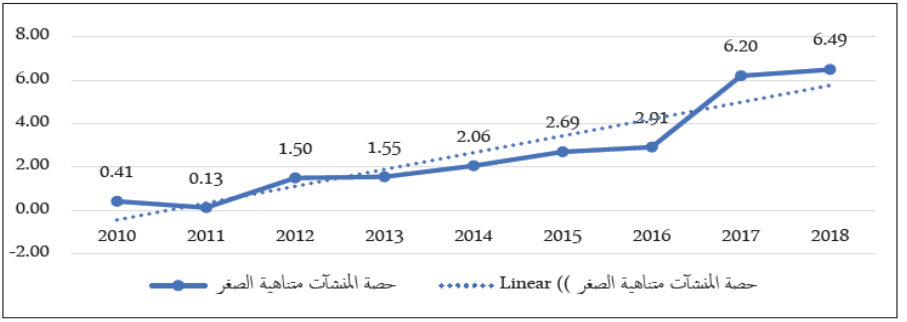

المصدر: هبة عبد المنعم وأخرون(2018) **النهوض بالمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الدول العربية**، صندوق النقد العربي، الامارات العربية المتحدة ، ص 102.

تبنت الحكومة السودانية عدد من الممارسات على صعيد النهوض بقطاع المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، لا سيما من خلال البنك المركزي الذي تبنى عدد من المبادرات لحفز التمويل الأصغر من خلال:

- رفع سقف التمويل الاصغر من 50 ألف جنيه إلى 100 ألف جنيه؛
- تيسير إجراءات منح التمويل الأصغر وذلك بإصدار تعميم يسمح للبنوك بقبول الضمانات غير التقليدية؛
- منح البنوك التي تتوسع في توجيه التمويل للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة حوافز في شكل خفض نسبة الاحتياطي الإلزامي المطبق على هذه البنوك بما يتراوح بين 2-5 في المائة نقطة مئوية؛
- توفير تمويل بصيغة المضاربة المقيدة لمؤسسات التمويل الأصغر وعددها 44 مؤسسة سواء من خلال التمويل المباشر المُقدم من البنك المركزي أو من خلل الشراكات مع بعض المؤسسات مثل البنك الإسلامي للتنمية، حيث بلغ التمويل المُقدم لهذه المؤسسات 568 مليون جنيه في سبتمبر 2018 ؛
- مواصلة الجهود لتيسير توفير التمويل لشباب الخريجين من خلل" محفظة تمويل شباب الخريجين "التي يساهم البنك المركزي في رأسمالها بمبلغ 36 مليون جنيه لاستقطاب موارد المصارف والجهات الاخرى لتمويل مشروعات شباب الخريجين لتحفيز

الشباب على ريادة الأعمال مع إعطاء الأولوية للإناث وأصحاب المهن الزراعية والحيوانية والحرفية؛

- توفير الإطار الرقابي والتنظيم الملم لمؤسسات التمويل الأصغر من خلل وضع الضوابط المنظمة لهذا النوع من التمويل وقيام البنك المركزي بالمراجعة الدورية للإطار بما يضمن مواكبته للمستجدات في هذا الإطار وفاعليته في دعم وحفز التمويل الأصغر.

٥/ رؤية استشرافية لمستقبل القروض المصغرة في السودان:

كرؤية استشرافية لمستقبل التمويل المصغر في السودان نقول أن السودان من بين أهم أولوياتها تحسين الوصول إلى التمويل خاصة للشركات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، ونشر وتعميق الثقافة المالية، ومحو الأمية المالية، وحماية المستهلك المالي، وتنفيذ المسوحات لقياس جانب الطلب على الخدمات المالية، وتوفير البيئة التحتية اللازمة لتعزيز فرص الوصول للخدمات المالية، إضافة لتعزيز القدرات الاقتصادية والمالية للمؤسسات التعليمية للمساهمة في نشر الثقافة المالية. كما يجري العمل على تطوير استراتيجية للنهوض بالمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة والشمول المالي. علما أن السودان مثلها مثل العديد من الدول العربية، سمحت قانونيا لمؤسسات التمويل الأصغر التسجيل في سوق الأوراق المالية (أي كآلية جديدة لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال أسواق المال)، حيث يجري حاليا التنسيق مع سوق الخرطوم للأوراق المالية لدراسة التمويل من خلال السوق المالي.

الخاتمـــــة:

اهتمت السودان بتمويل المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر وذلك بهدف التغلب على الآثار السلبية لسياسات الخصخصة والتحرير الاقتصادي، والتي من الممكن ان تحدث فجوة بين طبقات الاجتماعية (وهذا ما يثبت صحة فرضيات الدراسة) وتؤدي إلى اختلال في توزيع الثروة مما يؤدي إلى حدوث اضطرابات سياسية وعدم الاستقرار، حيث وفرت الحكومة صناديق إعانة ودعم للاستثمارات متناهية الصغر وهو ما كان له دور بارز على صناعة التمويل متناهى الصغر، وتحضى المشروعات الصغيرة بأهمية بالغة في عملية التنمية في السودان فهي تمثل 95% من اجمالي المشروعات بها و تضم 27.4% من قوة العمل و تنتج حوالي 34.3% من الناتج الكلي للصناعة. وتسعى الحكومة السودانية إلى

مزيد من الاهتمام بالقطاع من خلال إطلاق استراتيجية للنهوض بالقطاع بالتعاون مع كل الشركاء من بين أهدافها تيسير نفاذ القطاع إلى التمويل، إضافة إلى المزيد من الاهتمام بحفز التمويل الأصغر في السودان حيث:

- سيتم العمل على توسيع مهام المجلس الأعلى للتمويل الأصغر ليشمل المشروعات الصغيرة والمتوسطة بما يساهم في النهوض بعمل القطاع؛
- يجري العمل حاليا على إعداد وثيقة الشروط المرجعية لاستدراج خبير للقيام بمهمة تقييم الأداء بإطار الخطة الاستراتيجية لتطوير وتنمية قطاع التمويل الأصغر، وكذلك وضع الاستراتيجية المستقبلية الجديدة لدعم القطاع بما يشمل كذلك قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة وذلك للفترة 2020-2024؛
- تحديث وإجازة الضوابط التنظيمية والرقابية لمؤسسات التمويل الأصغر لعام 2017 والتي تضمنت السماح للشركات الخاصة بإنشاء مؤسسات تمويل أصغر وفقا لضوابط محددة؛
- رفع رأسمال محفظة تمويل الخريجين الثالثة إلى 150 مليون جنيه عبر البنك الزراعي والادخار والإبداع والأسرة؛
- الاستمرار في ربط مؤسسات التمويل الأصغر بنظام وكالة الاستعلام والتصنيف الائتماني حيث بلغ عدد مؤسسات التمويل الأصغر التي تم ربطها بالنظام 18 مؤسسة؛
- بهدف التوسع في تقديم الضمانات، قامت وكالة ضمان التمويل الأصغر بوضع خطة تشغيلية لعام 2019 تشمل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، كما بدأت الوكالة في التوسع في تقديم الضمانات من خلال إضافة الجمعيات التعاونية، وجمعيات مهن الإنتاج الحيواني، وجمعيات تشغيل الخريجين، وضمان المحافظ التمويلية المتخصصة لصغار المنتجين .كما سعت إلى توسيع نطاق انتشارها الجغرافي من خلال فتح فروع جديدة؛
- في مجال بناء القدرات، ستسعى الحكومة إلى مواصلة الجهود في إطار الخطة القائمة للتدريب وبناء القدرات للمشروعات الصغيرة والمتوسطة على أربع مستويات بداية من عام 2019 من خلال عدد من الأنشطة من بينها تقديم برامج مخصصة لهذا الغرض من خلال الإذاعة .كما تم التعاون ما بين بنك السودان المركزي ووزارة التعليم العالي وإدارة التدريب المهني لإعداد خطة شاملة للتدريب وبناء القدرات[12].

قائمة المراجع:

- أحمد عبد الناصر: **"القروض متناهية الصغر"**، [على الخط]،مجلة أفكار ومشاريع صغيرة، (2013/04/18) ، متاح على الموقع :https://afkarbz.com/%D8%A7 .
- الامم المتحدة: "مجلة **الاقتصاد الاجتماعي التضامني أداة لتحقيق العدالة الاجتماعية**"، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، سلسلة السياسات العامة، العدد الرابع.
- البرلمان، مجلس المستشارين: "**الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بالمغرب من أجل تنمية بشرية قوامها العدالة الاجتماعية**"، منشورات مركز الدراسات والبحوث في الشؤون البرلمانية، 2015.
- شادي محمد عبد الباقي إبراهيم صلي: "**أثر التمويل الأصغر للمشروعات الصغيرة في تنمية الفرد والمجتمع**"، [على الخط]، (2017/02/01)، متاح على الموقع :http://www.microfinancegateway.org/ar/library .
- ضياء النـاروز، **المشروعـات الصغيرة والمتناهيـة الصغـر بين وسائـل التمويـل التقليديـة والإسلاميـة –دراسـة مقارنـة-**، دار التعليم الجامعي، الاسكندريـة، الطبعـة الاولى، 2015.
- الغلـم مريمـة: "**دور الاقتصـاد التضـامني في تحقيـق التنميـة الاقتصاديـة والاجتماعيـة، حالـة صنـدوق الزكـاة الجزائـري 2003-2014**"، المجلد السادس، العدد الأول (12)،2017.
- المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي المغربي: "**الاقتصاد الاجتماعي والتضامني: رافعة لنمو مُدمج**"، (2015)، على الرابط :http ://howiyapress.com .
- محمد مصطفى غانم: "**واقع التمويل الأصغر الإسلامي وآفاق تطويره في فلسطين دراسة تطبيقية على قطاع غزة** "، الجمعية الإسلامية، كلية التجارة، غزة، 2010.
- هبة عبد المنعم وآخرون: **النهوض بالمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الدول العربية**، صندوق النقد العربي، الإمارات العربية المتحدة ،2018.

الهوامـــش:

[1]. المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي المغربي: "**الاقتصاد الاجتماعي والتضامني: رافعة لنمو مُدمج**"، (2015)، على الرابط :http ://howiyapress.com ، تاريخ الاسترداد: (2020/01/09).

[2]. البرلمان، مجلس المستشارين: "**الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بالمغرب من أجل تنمية بشرية قوامها العدالة الاجتماعية**"، منشورات مركز الدراسات والبحوث في الشؤون البرلمانية، 2015، ص 06.

[3]. الغلم مريمة: "**دور الاقتصاد التضامني في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حالة صندوق الزكاة الجزائري 2003 -2014**"، المجلد السادس، العدد الأول (12)،2017، ص 80.

[4]. الامم المتحدة: "مجلة **الاقتصاد الاجتماعي التضامني أداة لتحقيق العدالة الاجتماعية**"، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، سلسلة السياسات العامة، العدد الرابع، ص ص (01-04).

[5]. أحمد عبد الناصر: **"القروض متناهية الصغر"**، [على الخط]، مجلة أفكار ومشاريع صغيرة، (2013/04/18)، متاح على الموقع :https://afkarbz.com/%D8%A7 ،تاريخ الاطلاع :(2017/11/27) ، ص html.

(*)- لابد من تحسين كفاءة عمليات التمويل الصغير بزيادة نوعية الخدمات وتخفيض تكاليفها، وذلك عن طريق الاستثمار في انظمه جيده للمعلومات الاداريه، وتحسين التكنولوجيا المستخدمة.

[6]. محمد مصطفى غانم: "**واقع التمويل الأصغر الإسلامي وآفاق تطويره في فلسطين دراسة تطبيقية على قطاع غزة**"،الجمعية الإسلامية، كلية التجارة ،غزة، 2010، ص 18.

(***)- إلا أنه من بين عيوبه أنه يحتاج إلى وقت أكبر للمتابعة من جانب مسئول القروض مما يرفع من تكلفة القرض

(**)- وتحقق القروض المتدرجة أمرين هما تقديم حوافز للمقترض حينما يسدد القرض السابق في موعده بأن ترفع قيمة القرض وأن تزيد مدة السداد ،كما تحقق تقليل المخاطرة على مؤسسة التمويل وذلك بتقديمها قرضا يبدأ بحجم صغير فإن أثبت المقترض جدارته الائتمانية، فإنه يمكن رفع قيمة القرض وزيادة مدته.

7. شادي محمد عبد الباقي إبراهيم صلي: "**أثر التمويل الأصغر للمشروعات الصغيرة في تنمية الفرد والمجتمع** "، [على الخط]، (2017/02/01)، متاح على الموقع :http://www.microfinancegateway.org/ar/library ،تاريخ الاطلاع: (2017/11/27)، ص html.

[8]. محمد مصطفى غانم، مرجع سبق ذكره، ص 23.

[9]. شادي محمد عبد الباقي إبراهيم صلي، مرجع سبق ذكره، ص html.

[10]. ضياء الناروز، **المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر بين وسائل التمويل التقليدية والاسلامية –دراسة مقارنة-**، دار التعليم الجامعي، الاسكندرية، الطبعة الأولى، 2015، ص 99.

[11]. ضياء الناروز، مرجع سبق ذكره، ص 99.

[12]. هبة عبد المنعم وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص ص (107-108).